

الانفصالية وأزمة الوحدة في الاتحاد الأوروبي Separatism and the crisis of unity in the European Union



ط.د/ حميود منار

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس - مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

m.hamioude@univ-boumerdes.dz

أ.د/ خلاصي كعسيس خليفة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

Kassis7@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/11



الملخص: كان النظام الأوروبي إلى غاية القرن 19 يتألف من خليط من الأنظمة السياسية غير المتجانسة، ففي القرن 18 لم يكن هناك قومية عند الأوروبيين الموجودين في النظم الملكية، بجانب انه لم يكن هناك هوية جامعة، وقد كانت بعض الدول ذات سيادة والبعض الآخر شمل تشكيلات مركبة، ولم تصبح الدولة ذات السيادة هي الوضع الافتراضي داخل أوروبا إلا في القرن 19 حيث حاولت القومية في أوروبا آنذاك ترسيخ شكل الدولة الحديثة و منعت من تعميم تجربة الثورة الفرنسية. ومع نهاية القرن 19 انبثقت أشكال الهوية المرتبطة أساسا بشكل الدولة الحديثة وتعاليت صيحات المجتمعات المحلية والقومية مطالبة بحق ثقافتها بالوجود، لتظهر بذلك أزمة هوية وانتماء داخل المجتمع الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، الحركات الانفصالية، الهوية، الانتماء، الأزمة

Abstract: Until the 19th century, the European system consisted of a mixture of heterogeneous political systems. In the 18th century, there was no nationalism among Europeans in monarchical systems, in addition to the fact there was no unifying identity. Some states were sovereign, while others included complex formations. The sovereign state did not become the default situation within Europe until the 19th century. At that time, nationalism in Europe tried to establish the form of the modern state and prevented the generalization of the experience of the French Revolution. However, at the end of the 19th century, forms of identity emerged that were essentially linked to the form of the modern state. The cries of local and national communities rose, demanding the right of their culture to exist, , thus revealing a crisis of identity and belonging within the European society.

Keywords: European Union, separatist movements, Identity, Belonging, the crisis

مقدمة

تتميز دول الاتحاد الأوروبي بهوية ميتا ثقافية غير متجانسة، فقيم الشرق الأوروبي ليست كقيم غربه، وهذا التناقض يشكل تهديدا للوحدة الأوروبية التي طالما كانت طموح الكثير من الأقاليم والذي قد يرجع بها إلى القرون الوسطى حينما كانت أوروبا منقسمة إلى دويلات صغيرة، مايعني أن تاريخ الحركات الانفصالية في أوروبا ضارب في القدم، هذا من جهة، من جهة ثانية هناك من يرى في هذا التهديد تحفيزا لتحقيق حرية الشعوب الأوروبية.

ويمكن افتراض أن الحاجة الاقتصادية لبعض الدول الأوروبية واختلاف التوجهات الإيديولوجية والسياسية تشحن التوجهات القومية وتزايد الحركات الانفصالية كالباسكية في اسبانيا وجمهورية دونيتسك ولوغانسك، وغيرها والتي زادها انتشارا انسحاب بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

ولفهم أكثر عمقا لموضوع الدراسة نطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي الحفاظ على البقاء وخلق هوية أوروبية موحدة في ظل تنامي النزعات القومية والحركات المطالبة بالانفصال؟

كإجابة مؤقتة لسؤال الدراسة نطرح الفرض التالي :

1- يمكن للاتحاد الأوروبي الحفاظ على وحدته من خلال خلق فكر مغاير يتماشى وخصوصيات

مجتمعاته كما جاءت به المدارس النقدية.

2- يمكن كبح التوجه الانفصالي من خلال التوزيع العادل للثروة بين الأقاليم وحماية الأقليات.

الإطار النظري للدراسة:

نظرية الانفصال: لتحليل وتفسير الجزء الأول والثاني من الدراسة، تم اعتماد نظرية الانفصال التي تقول بأنه لا بد للحركة الانفصالية من التمرکز في إقليم محدد حتى تكسب شرعية الانفصال، وأنه على الدولة من التمثيل المتساوي لاثنياتها في المحافل الدولية، فتجاهل إحداها يؤدي إلى الانفصال، كما يجدر بها توزيع الثروات توزيعا عادلا على مختلف أقاليمها. وفي حالة توسع الدولة جغرافيا، وتفاقم أعباء التوسع، لا بد من الاهتمام بمختلف مناطقها على أن لا تهتم بالحيوية منها فقط. كما تبرر هذه النظرية، بأنه يمكن لهذه الأقليات الشعور بتهديد هوياتها بالاضمحلال، أو أنها كانت مستقلة وتم ضمها لإقليم معين قسرا، فتحاول الانفصال للعودة إلى وضعها الأول، وقد تعتمد في ذلك على النص القانوني الدولي الذي ينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها (دحة، 2020، ص ص 571-574).

نظرية الفعل العقلاني التواصلي: يرى الفيلسوف الألماني يوغرن هابرماس، أن الحادثة مشروع لم يكتمل، وأنه من الضروري إخضاع مجال الحياة اليومية إلى فكر مغاير يحافظ على خصوصيته ويحقق تقدماً فيه دون إفراغه من مضمونه الإنساني، وأن القومية والأبعاد الثقافية تعتبر مصدراً من مصادر قوة الدولة وكلما قلت التيارات زادت نسبة الاستقرار السياسي والأمني (حسان، 2020، ص 220) تم اعتماد هذه النظرية لتفسير سياسة الاتحاد الأوروبي في الحد من ظاهرة الانفصال وتعزيز الشعور بالانتماء ومحاولة خلق مواطنة فوق قومية.

لمناقشة موضوع الهوية والانتماء والنزعات الانفصالية في أوروبا، ومحاولة الإجابة على السؤال المطروح تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: الانفصالية بين التيارات اليمينية الكبرى والأقليات القومية

ثانياً: دوافع الحركات المطالبة بالانفصال في أوروبا

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي نحو إيجاد حلول للحفاظ على الوحدة

أولاً: الانفصالية بين التيارات اليمينية الكبرى والأقليات القومية

تشهد أوروبا تزايداً في أزمة الثقة في الحكومات المركزية خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي عاشتها، وتزايدت معها مطالب الناس في حقهم في الحكم الذاتي المصاحبة لعدم اليقين في عملية الاستقلال.

منذ 2016 عندما اختارت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، طغى صعود التيارات اليمينية التي ترفض فكرة الاتحاد على تهديدات أخرى تواجهه، وبينما ركز الاتحاد اهتمامه على فرص هذه التيارات في الوصول إلى السلطة في فرنسا، ألمانيا، النمسا... برز استفتاء كاتالونيا وتداعياته لجعل من هذا التهديد محط اهتمام، والذي يرتبط بمرجعية قومية متطرفة تهدف إلى استقلال أقاليم محددة عن الدول التي تنتمي إليها، بخلاف التيارات اليمينية التي تهدف إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي متبينة أفكارا نيولبرالية، وهذين التهديدتين يناقضان جوهر الفكرة الأوروبية الهادفة إلى تأسيس أوروبا واحدة، أي لهما تأثير وجودي وضع أوروبا في موقف أسسه إعادة التفكير في منهجه ومنظومة قيمه، خاصة فيما يتعلق بالمشاعر السيادية لدى بعض الأقليات أو الدول في حد ذاتها.

تختلف الثقافة السياسية للنخب الأوروبية فيما يتعلق بمسألة السيادة الوطنية. فقد تطورت لدى الأعضاء القدامى على وقع خبرة حربين عالميتين خاضتهما القوميات الأوروبية المتطرفة رؤية للسيادة تصنفها في مرتبة ثانية بعد هدي في الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي على نحو مكن دول مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا في ظل الليبرالية السياسية واقتصاديات السوق من التعاطي العقلاني والخلاق مع التنازلات

المستمرة عن حقوق أصيلة لها في مجالات السياسة النقدية والتجارية ونظم الضمانات الاجتماعية وقضايا الأمن والحدود فاتحة بذلك الباب أمام الاندماج الإقليمي. غير أن ذات الدول تعود نخبها اليوم على وقع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية للتشكيك في التنازلات التي قدمت باسم الاندماج. أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فظلت بعيدة عن هذه التجربة. بل أن إرث الهيمنة السوفيتية عليها رتب في أعقاب التحولات الديمقراطية في تسعينيات القرن العشرين وصول ائتلافات حاكمة في هذه البلدان اتسم خطابها السياسي بالنزعة القومية الواضحة كما في بولندا والمجر على سبيل المثال. الحال إذا هو أن الاتحاد الأوروبي يواجه في اللحظة الراهنة تحدياً جوهرياً بحكم التناقض بين منطقتين، تخطي حواجز السيادة الوطنية وتتصاعد مستويات الاندماج في القارة وصولاً إلى حلم أوروبا الموحدة من جهة والمحافظة على الدول الوطنية والتنازل فقط عن ذلك الحد الأدنى من حقوق السيادة الذي يسمح ببقاء الاتحاد.

من جهة أخرى، ثمة مرحلة جديدة من الصراع حول الجوهر الأخلاقي والمجتمعي للنموذج الأوروبي بدأت على وقع صعود اليمين المتطرف وتفاقم قضايا الفقر والتوزيع غير العادل للدخل بين قطاعات السكان ومسألتي الهجرة واللجوء. فمن المعروف أن تجربة الاندماج الأوروبي بدأت في سياق النجاحات المتتالية "لدولة الرفاه" في الشطر الغربي في بناء اقتصاديات سوق ذات بعد اجتماعي ونظم متكاملة للرعايا المجتمعية وتنظيم ليبرالي ديمقراطي للمجال السياسي دفع بتقاليد الإنسانية والعلمانية الأوروبية إلى الواجهة. دولة الرفاه هذه دخلت منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين في سلسلة من الأزمات الاقتصادية بحكم تراجع معدلات النمو والسياسية في ظل تصاعد الخطاب الليبرالي الجديد الرافض للجانب الاجتماعي في التجربة الأوروبية ثم صعود اليمين المتطرف. فقد هيمنت الليبرالية الجديدة ومنطق اقتصاد السوق المتجرد من الاعتبارات المجتمعية والباحث على الدوام عن مواطن العمالة الرخيصة على التسعينيات، واليوم تهيم قضايا الهجرة واللجوء التي يصدرها اليمين المتطرف كأصل كل الأزمات على الفضاء العام وتراجع بعنف الثقة في دولة الرفاه العادلة اجتماعياً والقادرة على حماية القيم الإنسانية في مواجهة النزعات القومية والعنصرية (حمزاوي، 2019، ص22)

1: اليمين المتطرف

لا يعتبر اليمين المتطرف مجهولاً في تاريخ أوروبا، بل هو نتاج أفكار وتقاليد راسخة بعمق سادت القرن العشرين والتي تشابكت مع المحافظين. بدأت ظاهرة صعود اليمين المتطرف واضحة لأول مرة خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، فقد فرضت العديد من الحكومات الأوروبية تدابير تقشفية قوضت الثقة بالأحزاب والمؤسسات السياسية الرئيسية، الأمر الذي سهل طريق هذه الأحزاب التي تحمل أيديولوجيا متشددة، كما سرعت أزمة الهجرة في الفترة بين 2014 و2016 هذا الاتجاه، مما أدى إلى بدء دخول الأحزاب اليمينية المتطرفة للحكومات في جميع أنحاء أوروبا ويظهر هذا في التوجه العرقي الشعبوي

الانتهازي للنخب الأوروبية الرائدة وحكومات الدول الأعضاء، مما يصعب تجاوز خطاب اليمين المتطرف وايدولوجياته.

يمكن لليمين المتطرف كظاهرة سياسية أن يزدهر في وجود الأزمات وفي غيابها، والأزمات من أي نوع. ويرتبط تراجع التطرف وعودته باستراتيجيات داخلية لأحزاب اليمين المتطرف نفسها وكذا عدم استجابة الجهات السياسية السائدة للتطرف. بالإضافة إلى تأثير الهياكل الديمقراطية الرأسمالية والبرالية الجديدة على النسيج الاجتماعي الأوروبي. مما يجعل من اليمين المتطرف تهديداً على الأمن القومي الأوروبي

(kallis ;2016,06)

2: الأقليات القومية

يعطي التنوع العرقي للأقليات ثراءً للمجتمعات التي تنتهي إليها، والتي يخضع تحديد هوياتها لعناصر ذاتية أكثر منها موضوعية.

يشير إعلان الأمم المتحدة الصادر عام 1992 ، إلى أربع فئات من الأقليات هي: الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية. والمعروف أنه لا يوجد تعريف مُتفق عليه دولياً حول الأقليات، وقد جاء في مشروع بروتوكول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1992 في مادته الأولى أن عبارة أقلية تعني مجموعة أشخاص في دولة يكون عددهم أصغر من باقي سكان هذه الدولة، ويقيمون فيها وهم من مواطنيها ولديهم روابط قديمة ومتينة ومستمرة مع هذه الدولة ويظهرون خصوصيات عرقية أو ثقافية أو دينية أو لغوية مميزة. والتي تتمتع على قدم المساواة بكافة حقوق الإنسان الراسخة في المعاهدات التسع الأساسية لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2004).

ثانياً: دوافع الحركات المطالبة بالانفصال في أوروبا

يعتبر العامل القومي إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عاشتها أوروبا منذ 2008 أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الحركات الانفصالية في أوروبا.

1: الدافع القومي الهوياتي :

تعتبر الهوية الفرعية و تأجيج مشاعر القومية أو العرقية أحد أهم مبررات الانفصال في أوروبا بما يسمى مبدأ المواطنة والشعور بالانتماء ، وكلما زاد عدد الأفراد المتعلقين بمناطقهم زاد ميلهم إلى تفضيل استقلالها، فتحديد الهوية المشتركة يعتمد على الشعور بالتاريخ والثقافة واللغة والتماسك الاجتماعي المتصور. (catarina,2021,p690)

كالحركة الباسكية في إسبانيا التي تعود إلى أكثر من نصف قرن، والتي اتسمت بالعنف بعد أن كانت سلمية مؤثرة على سلامة شعوب المنطقة.

ترجع جذور الحركة الانفصالية الباسكية إلى عام 1893، عندما بدأ قادة الباسك بتنمية المشاعر القومية الباسكية المرتبطة بالأحاسيس الدينية العميقة، والمدعمة بالتمييز العرقي المتعصب والدعوة للاستقلال عن بقية الشعوب الأوروبية، فالقومية الباسكية تتجذر في التباين الراديكالي بين الإسباني والباسكي، حيث ينظر إلى الاثنين على أنهما عدائيان طبيعياً. وهكذا يظهر أن مفهوم الباسك كأنه يتناقض مع مفهوم إسبانيا. هذا التناقض هو العامل الرئيسي، وسبب وجود القومية الباسكية. وبالتالي، فإن المطالبة القومية تدعمها فكرة "احتلال دولة الباسك" من قبل الدولة الأجنبية في إسبانيا. ومن الناحية الإيديولوجية، فإن القومية الباسكية التي يتم تكوينها فقط على أنها حركة سياسية "مناهضة للنظام"، بل هي أيضاً معادية لإسبانيا (أمنة، 2014، 835).

وفي بلجيكا هناك إقليم الفلاندرز الذي يقع شمالي البلاد ويتحدث سكانه اللغة الهولندية، وتسعى الحركة الفلمنكية التي نشأت في القرنين التاسع عشر والعشرين بين الناطقين باللغة الفلمنكية إلى قيام الجمهورية الفلمنكية، كما سعت إلى تحقيق المساواة السياسية والثقافية مع الوالونيين الناطقين بالفرنسية، والاستقلال عن باقي مناطق بلجيكا. (flimich ; 2006 ; p88)

2: الدافع السياسي والاقتصادي

ظهرت انقسامات حول كيفية تعزيز سياسة الدفاع للاتحاد الأوروبي في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية. وتطالب دول مثل بولندا ودول البلطيق بزيادة الإنفاق العسكري وبناء جيش أوروبي مشترك. بينما تفضل دول أخرى، مثل ألمانيا، نهجاً أكثر دبلوماسية وتركيزاً على التعاون مع الناتو. كذلك يواجه الاتحاد الأوروبي، معركة مالية صعبة مع اقتراب موعد تجديد ميزانيته متعددة السنوات (MFF) للفترة من 2028 إلى 2034. وتأتي هذه المعركة في وقت حرج، حيث تُلقى الحرب في أوكرانيا والركود الاقتصادي العالمي بظلالها على الكتلة. تختلف الدول الأعضاء حول كيفية تخصيص الأموال، مع التركيز على الدفاع أو الاستثمارات الخضراء أو دعم الصناعة الزراعية. تُطالب بعض الدول بزيادة الإنفاق على الدفاع لدعم أوكرانيا وتعزيز الأمن الأوروبي، بينما ترفض دول أخرى ذلك خوفاً من زيادة الديون. تبحث الكتلة عن مصادر جديدة لتمويل ميزانيتها، بما في ذلك زيادة مساهمات الدول الأعضاء أو فرض ضرائب جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي. يقترح إصدار سندات يورو جديدة لتمويل الاستثمارات، لكن ذلك يواجه معارضة من الدول المُقتصدة. يجب على الاتحاد الأوروبي تخصيص أموال لتمويل انضمام دول جديدة، مثل أوكرانيا.

أخذ تعدد الفواعل كالشركات متعددة الجنسيات ، وجماعات الضغط ، والمنظمات غير حكومية والدولية المالية والاقتصادية، يزاحم سلطة الدولة المعاصرة، وجعل من السلطة موزعة بين عدة مؤسسات متغلغلة في المجتمع بعد أن كانت مجموعة مؤسسات مركزية يمكن التحكم فيها ، ما أدى إلى تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ، كالاتحاد الأوروبي إلا أنه هو الآخر يعيش ارتجاجات قوية. فتوحيد العملة خلق خلخلة في الاقتصاد المحلي لكل بلد على حدة، و أثر على القدرة الشرائية، بارتفاع أسعار المواد الغذائية وجمود مستويات الأجور. هذا إضافة إلى موضوعي الهجرة والإرهاب.

وعندما نتحدث عن الدافع السياسي فهو بالأساس عدم وصول حركات سياسية معينة إلى المشاركة في إدارة الدولة ، فتلجأ إلى استثارة المشاعر العرقية أو الطائفية لتحقيق أهدافها، و ما يساعد على ذلك هو الطبيعة التعددية التي تميز دول الاتحاد الأوروبي، حيث يجري فيها التركيز على الاختلافات بدل المشتركات.

هذا يعني أن الأداء الاقتصادي الضعيف لسياسي الحكومات المركزية، وعدم التأثير الإيجابي في الدولة الحديثة حسب النظريات الانفصالية يؤدي إلى تحفيز تقسيم الدولة القومية لتشكيل دولة مستقلة حديثة وهذا ما حدث في إقليم الباسك وكتالونيا. (Ansolabehere;2022 p 45)

فاسبانيا عاشت مرحلة شتات واسعة في القرن العشرين بسبب اصطدام التيارات السياسية في البلاد، كباقي دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم رفض الديمقراطية الليبرالية لمصلحة النزعة السلطوية (خوليان، 2009، ص 09).

وفي الحديث عن العامل الاقتصادي لابد من التركيز على التجربة البريطانية، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة إلى 2274 تريليون دولار في 2023 مقابل 2270 تريليون دولار في 2022، ويظهر المؤشر تصاعدا مستمرا باستثناء فترة وباء كورونا (كوفيد-19) حين بلغ الناتج المحلي 2002 تريليون دولار في 2020 مقابل 2233 تريليون دولار في 2019.

وإضافة إلى ذلك، تراجع سجله في عام 2009، حيث وصل إلى 1.8 تريليون دولار مقابل 1.9 تريليون دولار في 2008 إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية حينها.

أما الناتج الفردي السنوي فقد وصل إلى 48 ألفا و 866 دولارا في 2023، ومع أن مؤشره يظهر مسارا تصاعديا منذ سنوات باستثناء محطات محدودة، إذ تراجع في 2020 تحت تأثير جائحة كورونا إلى 40 ألفا و 217 دولارا، إلا أنه لم يعد للمعدل الأعلى الذي سجله في 2007 وهو 50 ألفا و 397 دولارا

بينما وصلت نسبة النمو 0.1% في 2023، وهو ما يشكل تراجعاً عن نسبة العام السابق 4.3% التي تعكس هي الأخرى انحدار المؤشر بعد أن بلغ 8.7% في 2021، وهو أعلى معدل في تاريخه. وتمثل نسبة 2021 قفزة كبرى بعد أن وصل نمو اقتصاد البلاد إلى أضعف معدل له، وهو 10.4% في 2020 إثر تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغت نسبة البطالة 4.4% حسب تقديرات أفريل 2024، ونسبة التضخم 2.8%

وفق تقديرات جوان من العام نفسه، والدين الخارجي 2296 تريليون دولار حسب تقديرات 2023.

هذه الأرقام كانت السبب الرئيسي في انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المعروف باسم البريكسيت وهو الاسم المختصر لكلمتي exit و Britan ، فالمواطن البريطاني يؤمن أن انسحاب بلاده من الاتحاد سييسر بها نحو الازدهار عن طريق توفير الأموال التي كانت تقدم قصراً للدول الضعيفة داخل الاتحاد، و تلك التي تخصص للمهاجرين واللاجئين. يضاف إلى هذا السبب، أزمة شرعية الاتحاد الأوروبي والتلاعب السياسي بالأحزاب البريطانية. (mang ; 2022 ; p182)

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي نحو إيجاد حلول للحفاظ على الوحدة

تعتبر الوحدة الأوروبية أعظم أصول الاتحاد الأوروبي ، وأمام التحديات التي عاشها الاتحاد منذ البداية إلى غاية الوقت الحالي، وبالإضافة إلى أحداث السنوات الأخيرة من جائحة كورونا كوفيد-19 إلى تصاعد التوتر مع الصين ثم الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة الطاقة، يجد الاتحاد نفسه أمام إيجاد حلول لتحدي الانفصال والتفكك.

1: حلول أولية لمجابهة الانفصالية

1- جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الحث على المعرفة العامة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضي تلك الدول والتعرف بتقاليدها ولغاتها وثقافتها، وتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات، من المشاركة في التقدم الاقتصادي والتنموي لبلدانهم، كما طلب إلى الدول تنفيذ السياسات الوطنية والبرامج مع إيلاء الاعتبار اللازم لمصالح الأقليات.

2- البدء باستخدام كل ما لدى الاتحاد من أدوات للتصدي للأوجه المتعددة للتمييز والعنصرية، وغيرهما من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المحاسبة الصارمة للدول الأعضاء في الاتحاد على ما ترتكبه من خروقات لقانون مكافحة التمييز الأوروبي ، والقيام بحماية الأقليات القومية على أساس الحق في الهوية – المعترف به في المعاهدات الدولية- بالتعاون مع ممثلي الأقليات القومية ونخب الأقليات والمدافعين عن حقوق الأقليات.

3- رفع مستوى الوعي وزيادة الحساسية ومن ثم العمل على صياغة رؤية أفضل للأقليات القومية في سياسات الاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن سياسة دمج الأقليات غير موجود في سياسات الاتحاد الأوروبي والتي أشارت إلى عدم استعداد الاتحاد الأوروبي لمعالجة قضايا الأقليات بطريقة شاملة، حيث تظل حماية الأقليات القومية هو الاختصاص السيادي للدول الأعضاء.

4- يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم مزيداً من الدعم لتعدد اللغات وجعل اللغات الأوروبية الصغيرة أكثر وضوحاً للشعوب الأوروبية من خلال البرامج الثقافية مما يحافظ على التنوع الثقافي والبعد عن سياسة الفصل الثقافي واعتبار الأقليات بمثابة جسور ثقافية وعامل مهم في السياسة الإقليمية (الأمم المتحدة، 2024).

5- أما فيما يتعلق بمواجهة اليمين المتطرف فلا بد للاتحاد الأوروبي من تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان، لحماية مبادئ الديمقراطية الأوروبية وحرية التعبير والمعتقد وكذا التعددية والرفاهية والسلام، التي طالما فقدت في خطابات اليمين المتطرف

(ناجي ، 2019، ص 220)

2: المواطنة ما بعد القومية

يرى الفيلسوف الألماني يوغرن هابرماس، صاحب نظرية الفعل العقلاني التواصلي، أن فكرة الأمة العرقية إقصائية في الأصل، فهي تبني على روابط الدم والنسب المشترك، مثل اللغة و الأصل الاثني، الثقافة المشتركة، والتاريخ المشترك المفترض. وبمجرد أن تصبح الفكرة راسخة في المزاج العام، يكون من الممكن أن تفضي إلى خلق أقليات داخلية واضطهادها، فمن لا ينتمي إلى "العرق" أو "الأصل" المعتمد يعتبر غريباً، حتى لو عاش داخل الدولة لأجيال. فالمفترض في فكرة المواطنة الحديثة، خلق علاقة تبادلية بين المواطن والدولة وليست علاقات تماهي «عاطفي» أو «انفعالي» مستقلة وسابقة على الرأي السياسي للمواطنين وتكون إرادتهم (المبروك ، 2020، ص 55)

تتجلى القومية عادة عندما تقع الأمة تحت خطر فعلي، يرى هابرماس أنه في بداية الألفية الثالثة تعرضت الدولة القومية إلى تهديد من الخارج يتمثل في العولمة والضغط الاقتصادي العالمية، ومن الداخل بفعل التعددية الثقافية. لذلك يسعى هذا الفيلسوف إلى تحقيق اندماج بين أفراد ذوي انتماءات مختلفة، وبين الثقافات ووجهات النظر الدينية المتعددة، وفي هذه النقطة بالذات ، ذهب هابرماس إلى الاستفهام عن كيفية خلق مواطنة ديمقراطية في المجتمعات ما بعد العلمانية، وتساءل بقوله " كيف

يمكن أن يستمر حتى يومنا الحاضر: إسقاط وإزالة ما هو عقلاني في علم اللاهوت، ومحتوياته الجوهرية، دون تدمير معاني المبادئ الدينية أو العقل نفسه؟" (جواق، 2019، ص 110).

وفي الحديث عن العولمة، فقد أفضت إلى موقف تكمن فيه أسباب المشكلات الاجتماعية والسياسية الملحة - على سبيل المثال، الهجرة الاقتصادية، والفقر، والبطالة المتفشية، وخطر الكوارث البيئية - فيما هو أبعد من متناول السياسات القومية. ومن ثم، فإن حلول تلك المشكلات ليست في المتناول أيضًا. تتطلب المشكلات السياسية العالمية حلولاً سياسية عبر قومية. أي أن العولمة منذ نهاية السبعينات، غيرت من زاوية النظر الضيقة لتلك المشكلات إلى زاوية تتجاوز حدود القوميات، وبينت مدى انحسار قدرات الدول وفشلها في ضبط أراضيها بعد أن كانت الدولة الأمة قادرة على السيطرة على التنوع، أي أن كيان الدولة الأمة قد تمت زعزعته كنتاج للعولمة، وظهر بدل المركزية التعددية، وأنتجت ثورة معلوماتية ألغت الحدود بين الدول، وهذه التغيرات ذابت الخصوصيات الثقافية في بعضها البعض ورأى هابرماس ضرورة خلق وإتباع مواطنة ما بعد قومية في قوله: "لن يكون في استطاعتنا مواجهة تحديات العولمة بطريقة عاقلة، إلا إذا نجح تطوير أشكال جديدة للتوجيه الذاتي الديمقراطي للمجتمع في التشكيكة ما بعد القومية". (جواق، 2019، ص 152).

3- تعزيز الديمقراطية:

يقول "اندرو رينولدز" في كتابه "الديمقراطية متعددة الاثنيات" إن: الديمقراطية هي شبكة متصلة فيما بينها من المؤسسات السياسية، يختارها الناخبون الذين يخضعون لقوانينها وأنظمتها، لكن تلك الشبكة ينبغي أن تكون مقيدة بخيوط ثقافية وتاريخية واجتماعية مميزة تشد الدولة معا. أي أن تعزيز الديمقراطية يعد احد أهم الأدوات السياسية التي يمكن توظيفها لمواجهة النزعات الانفصالية داخل الدول الأوروبية متعددة القوميات والهويات. فالممارسة الديمقراطية، بما تتضمنه من ضمان للحقوق السياسية والثقافية، وتمكين للمشاركة في صنع القرار، تمثل بديلا عمليا عن الخطابات الانفصالية التي تنبع غالبا من الإقصاء أو التهميش. ويمكن اعتبار النماذج الفدرالية، والحكم الذاتي الموسع، والاستفتاءات القانونية، أدوات ديمقراطية تساهم في معالجة مطالب الأقاليم التي تسعى إلى الانفصال. كما يسهم الاتحاد الأوروبي بوصفه فضاء فوق وطني، إلى تقليص جاذبية الاستقلال من خلال إتاحة هوية أوروبية شاملة تكمل الهويات المحلية. وفي هذا الإطار يصبح تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وضمان العدالة الاجتماعية، والاعتراف بالتعددية الثقافية، شروطا بنيوية للحفاظ على وحدة الدولة دون اللجوء إلى القسر أو العنف (رينولدز، 2024).

نتائج الدراسة:

- 1- تعدد الهويات في الاتحاد الأوروبي يعد من السمات البارزة والمركبة التي تعكس التنوع الثقافي واللغوي والديني والتاريخي لدوله الأعضاء. هذا التعدد يطرح كإحدى التحديات الجوهرية أمام فشل مشروع الاندماج الأوروبي، حيث يشعر الكثير من المواطنين في الأقاليم الانفصالية أنهم لا ينتمون إلى الهوية الكبرى.
- 2- توجد أيضا الاعتبارات الاقتصادية أين تتمتع الكثير من هذه الأقاليم الانفصالية باقتصاد قوي، ويشعر سكانها أنهم يسهمون ماليا أكثر مما يستفيدون.
- 3- كذلك التمثيل السياسي، و المركزية مقابل الفدرالية أين تهمش بعض المناطق وتقيّد صلاحياتها.
- 4- إن قضية الانفصال في أوروبا لم تتوقف على الاثنيات والأقليات القومية بل تتجاوزها إلى التيارات اليمينية الكبرى، غير أن هذين الطرفين مختلفي الهدف، فبينما تسعى القوميات إلى الاستقلال عن الأقاليم التي تنتمي إليها، يهدف اليمين المتطرف إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي.
- 5- لمجابهة أزمة الانفصال لابد للاتحاد الأوروبي من إتباع حلول أهمها:
 - تمكين الأقليات من المشاركة الاقتصادية والسياسية داخل بلدانهم.
 - مكافحة العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان وحماية الأقليات ودعم تعدد اللغات.
 - وفيما جاء به الفيلسوف الألماني يوغرن هابرماس، صاحب نظرية الفعل العقلاني التواصلي، على الاتحاد الأوروبي خلق مواطنة ما بعد قومية، ديمقراطية، تسمح بتواصل المواطن والدولة على أساس علاقة تبادلية تتحدى قيود الدولة الأمة وفشلها، كما تتحدى العولمة والتغيرات التي أحدثتها في النظام الدولي.

قائمة المراجع:

- سليم دحة، التوجهات الانفصالية في أوروبا: قراءة تحليلية وفق نظرية الانفصال، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 571، 572، 573.
- حسان حموم، يوغرن هابرماس: النظرية السياسية وفق البراديغم التواصلي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 01، ص 220.
- عمر حمزاوي، الاتحاد الأوروبي في خطر، برنامج كارنيجي للشرق الأوسط، 2019/03/30، متوفر على: <https://carnegieendowment.org/posts/2019/03/alathad-alawrwby-fy-khtr?lang=ar>
- للأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، عن موقع الأمم المتحدة، 2024، متوفر على:
- عبد النور ناجي، تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا على حقوق وحريات المهاجرين واللاجئين، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 310، 311.
- خوليان كازانوفا، الحرب الأهلية الإسبانية، ترجمة عمر التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 09، قطر، 2019.
- م.د.أمنة محمد علي، الحركات الانفصالية في أوروبا إقليم الباسك أنموذجا، المجلة السياسية والدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، ص 853.

- Aristotel Kallis, A thin red line? Far right and mainstream in a relational perspective, the European far right: Historical and Contemporary perspectives, Edite by: Giorgos Charalambous, report 2/2015, p 06.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لمحة عن الأقليات وحقوق الإنسان، 2024، متوفر على: <https://www.ohchr.org/ar/minorities/about-minorities-and-human-rights>
- Catarina L. Carvalh, Isabel R. Pinto , José M. Marques, The nationalist movements in Spain, today: a Catalanian and Basque comparison Revista de Psicología, Vol. 39 (2), 2021), University of Porto, Portugal, p 690.
- Flemish movement, **Belgian political movement**, **Written and fact-checked by the encyclopaedia britannica**, available on: <https://www.britannica.com>
- Stephen Ansolabehere and M. Socorro Puy, Separatism and identity: a comparative analysis of the Basque and Catalan cases, Published online by Cambridge University Press: **13 July 2022**, available on: <https://www.cambridge.org>
- Yafei Meng, Analysis of the Basic Causes and Main Effects of Britain's Exit from the EU Based on the Specific Agenda of Brexit, College of Political Science and Law, Capital Normal University, Proceedings of the 2022 8th International Conference on p 182. , Humanities and Social Science Research (ICHSSR 2022), atlantis press